

فہرست
المختویات

رقم الصفحة	العنوان
	البسملآ
	إهداء
	شكر وتقدير
	قائمة المختصرات
01	مقدمآ
09	الباب الأول: الآليات المعيارية والمؤسسية لحماية الحق النقابي في القانون الدولي
10	الفصل الأول: حماية الحق النقابي على المستويين الأممي والإقليمي
11	المبحث الأول: ظهور وتطور فكرة الحق النقابي وحمايتها على المستوى الأممي
11	المطلب الأول: مفهوم الحق النقابي وخلفيته التاريخية
11	الفرع الأول: نشأة وتطور فكرة الحق النقابي
12	أولاً: التطور التاريخي للحق النقابي في فرنسا
13	ثانياً: التطور التاريخي للحق النقابي في بريطانيا
15	ثالثاً: التطور التاريخي للحق النقابي في مصر
18	الفرع الثاني: مفهوم الحق النقابي
19	أولاً: معنى مصطلح نقابة
19	أ- المعنى اللغوي
20	ب- المعنى الاصطلاحي
21	ثانياً: التمييز بين الحرية النقابية والحق النقابي
22	المطلب الثاني: حماية الحق النقابي على الصعيد الأممي
22	الفرع الأول: الآليات المعيارية الأممية لحماية الحق النقابي
22	أولاً: الحق النقابي في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948
23	ثانياً: الحق النقابي في العهدين الدوليين لحقوق الإنسان لعام 1966

24	أ- الحق النقابي في العهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية
25	ب- الحق النقابي في العهد الدولي لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
27	الفرع الثاني: هيئات حماية الحق النقابي على المستوى الأممي
28	أولاً: دور مجلس حقوق الإنسان في حماية الحق النقابي
29	أ- آلية الاستعراض الدوري الشامل
35	ب- آلية معالجة الشكاوى
37	ثانياً: دور اللجنة المعنية بحقوق الإنسان المدنية والسياسية في حماية الحق النقابي
41	ثالثاً: دور اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في حماية الحق النقابي
43	المبحث الثاني: معايير حماية الحق النقابي على الصعيد الإقليمي
44	المطلب الأول: معايير حماية الحق النقابي على الصعيد الإفريقي
44	الفرع الأول: الحماية المعيارية للحق النقابي في الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب
47	الفرع الثاني: الحماية المؤسسية للحق النقابي على الصعيد الإفريقي
48	أولاً: على مستوى اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب
48	أ- اختصاصاتها
48	ب- آلياتها ومؤسساتها
51	ثانياً: على مستوى المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب
54	المطلب الثاني: معايير وآليات حماية الحق النقابي على الصعيد العربي
54	الفرع الأول: الحماية العامة للحق النقابي كحق من حقوق الإنسان
54	أولاً: الحق النقابي في الميثاق العربي لحقوق الإنسان
56	ثانياً: دور لجنة حقوق الإنسان العربية في حماية الحق النقابي
56	أ- عضوية اللجنة وطريقة انتخابها
57	ب- اختصاصات اللجنة وطريقة عملها
58	الفرع الثاني: الحماية المتخصصة للحق النقابي في إطار منظمة العمل العربية

58	أولاً: الحماية المعيارية للحق النقابي على مستوى منظمة العمل العربية
58	أ- الاتفاقية العربية رقم 01 بشأن مستويات العمل
60	ب- الاتفاقية العربية رقم 08 لعام 1977 بشأن الحريات والحقوق النقابية
62	ج- الاتفاقية العربية رقم 11 عام 1979 بشأن المفاوضة الجماعية
63	ثانياً: الحماية المؤسسية للحق النقابي ضمن منظمة العمل العربية
63	أ- لجنة الحريات النقابية
66	ب- لجنة الخبراء القانونيين
67	ج- لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات
68	الفصل الثاني: الحماية المتخصصة للحق النقابي على مستوى منظمة العمل الدولية
69	المبحث الأول: تشكل المنظومة الدولية القانونية للعمل
69	المطلب الأول: نشأة القواعد الدولية للعمل وإطارها المؤسسي المتخصص
69	الفرع الأول: الخلفية التاريخية لمحاولات وضع قانون دولي للعمل
69	أولاً: المبادرات الفردية الخاصة لوضع قانون دولي للعمل
71	ثانياً: المبادرات الدولية الرسمية لوضع قانون دولي للعمل
73	الفرع الثاني: نشأة منظمة العمل الدولية
73	أولاً: الجهود السابقة لنشأة منظمة العمل الدولية
73	أ- الجهود العمالية لقيام منظمة العمل الدولية
75	ب- الجهود الحكومية لقيام منظمة العمل الدولية
76	ثانياً: التأسيس الفعلي لمنظمة العمل الدولية
77	أ- عرض المشروع أثناء مؤتمر السلام
77	ب- بداية نشاط منظمة العمل الدولية
78	ج- مؤتمر فيلادلفيا ودمج المنظمة ضمن هيئة الأمم المتحدة
79	المطلب الثاني: الهيكلة العضوية لمنظمة العمل الدولية

79	الفرع الأول: عضوية المنظمة والتمثيل الثلاثي داخلها
80	أولاً: عضوية الدول لدى المنظمة
81	ثانياً: تطور التمثيل الثلاثي داخل المنظمة
86	الفرع الثاني: أجهزة منظمة العمل الدولية
86	أولاً: مؤتمر العمل الدولي
86	أ- تشكيلته المؤتمر ولجانه
88	ب- مهام المؤتمر واختصاصاته
89	ثانياً: مجلس إدارة منظمة العمل الدولية
90	ثالثاً: مكتب العمل الدولي
91	المبحث الثاني: أساليب حماية الحق النقابي على مستوى منظمة العمل الدولية
92	المطلب الأول: المعايير الدولية للعمل ذات الصلة بحماية الحق النقابي
92	الفرع الأول: أحكام اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية المتعلقة بحماية الحق النقابي
92	أولاً: الاتفاقية رقم 87 لسنة 1948 بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم
94	ثانياً: الاتفاقية رقم 98 لسنة 1949 بشأن تطبيق مبادئ حق التنظيم والمفاوضة الجماعية
95	ثالثاً: الاتفاقية رقم 135 لسنة 1971 والتوصية 143 الملحقة بها
97	رابعاً: الاتفاقية رقم 151 لسنة 1978 والتوصية 159 المتعلقة بها
99	خامساً: الاتفاقية رقم 154 لسنة 1981 والتوصية 163 المكملة لها
101	الفرع الثاني: أحكام مقررات منظمة العمل الدولية المتعلقة بحماية الحق النقابي
101	أولاً: قرارات المؤتمر الدولي للعمل
101	أ- الحق النقابي في قرار المؤتمر الدولي للعمل بشأن استقلالية الحركة النقابية 1952
102	ب- الحق النقابي في قرار المؤتمر الدولي للعمل بشأن استقلالية الحركة النقابية 1970
103	ثانياً: إعلانات المؤتمر الدولي للعمل
104	أ- الحق النقابي في الإعلان بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل لسنة 1998

105	ب - الحق النقابي في الإعلان الخاص بالعدالة الاجتماعية لعام 2008
106	المطلب الثاني: أجهزة حماية الحق النقابي على مستوى منظمة العمل الدولية
106	الفرع الأول: أجهزة الرقابة والإشراف
106	أولاً: دور لجنة الخبراء في ضمان احترام المعايير الدولية للحق النقابي
109	ثانياً: دور لجنة المؤتمر المعنية بتطبيق المعايير في ضمان احترام المعايير الدولية للحق النقابي
110	الفرع الثاني: أجهزة معالجة الشكاوى
110	أولاً: دور لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في حماية الحق النقابي
112	ثانياً: تخصص لجنة الحرية النقابية في حماية الحق النقابي
116	خلاصة الباب الأول
119	الباب الثاني: الآليات المعيارية والمؤسسية لحماية الحق النقابي في التشريع الجزائري
120	الفصل الأول: المعايير الوطنية المتعلقة بحماية الحق النقابي
121	المبحث الأول: القواعد الوطنية ذات البعد التنظيمي لحماية الحق النقابي
121	المطلب الأول: القواعد التنظيمية ذات الصلة بتأسيس المنظمة النقابية والانضمام إليها
121	الفرع الأول: الشروط الموضوعية لتأسيس المنظمة النقابية.
122	أولاً: الشروط المتعلقة بالطابع المهني والوظيفي للمنظمة النقابية
123	ثانياً: الشروط المتعلقة بالأعضاء المنتسبين والمؤسسين للمنظمات النقابية
126	الفرع الثاني: الشروط الشكلية المتعلقة بتأسيس المنظمة النقابية
126	أولاً: عقد الجمعية التأسيسية
127	ثانياً: تحرير القانون الأساسي والمصادقة عليه
129	ثالثاً: التصريح بتأسيس المنظمة النقابية
136	الفرع الثالث: الشخصية المعنوية للمنظمة النقابية
136	أولاً: طبيعة الشخصية المعنوية للمنظمة النقابية

137	ثانيا: نتائج اكتساب المنظمة النقابية للشخصية المعنوية
137	أ- الاسم والمقر الدائم للمنظمة النقابية
139	ب- جنسية المنظمة النقابية
140	ج- أهلية المنظمة النقابية
143	المطلب الثاني: القواعد التنظيمية ذات الصلة بتمثيلية المنظمة النقابية
143	الفرع الأول: معايير تقدير الصفة التمثيلية للمنظمة النقابية
144	أولاً: معيار الأقدمية
145	ثانيا: معيار العدد
145	أ- المعيار العددي بالنسبة للمنظمات النقابية العمالية
148	ب- بالمعيار العددي بالنسبة للمنظمات النقابية للمستخدمين (أصحاب العمل)
149	ثالثاً: معيار الاشتراك والاستقلالية المالية
150	الفرع الثاني: إجراءات تقدير الصفة التمثيلية للمنظمة النقابية
150	أولاً: على مستوى الهيئة المستخدمة
151	ثانيا: على الصعيد البلدي، الولائي، الوطني
151	ثالثاً: إجراءات تقدير الصفة التمثيلية للمنظمات النقابية الخاصة بأصحاب العمل
154	المبحث الثاني: القواعد التنظيمية ذات البعد الضبطي للنشاط الجماعي للمنظمة النقابية
155	المطلب الأول: قواعد حماية وضبط أساليب ممارسة الحق النقابي
155	الفرع الأول: حماية حق التفاوض الجماعي
155	أولاً: تعريف التفاوض الجماعي
157	ثانيا: الصفة التمثيلية كمعيار للتفاوض الجماعي
158	ثالثاً: دور المنظمات النقابية في تجسيد حق التفاوض الجماعي
162	أ- التفاوض الجماعي كألية لاكتساب الحقوق والوقاية من النزاعات الجماعية
163	ب - التفاوض الجماعي كألية للمصالحة حل النزاعات الجماعية

165	الفرع الثاني: حماية حق الإضراب
165	أولاً: تعريف الإضراب
167	ثانياً: ضوابط اللجوء إلى ممارسة حق الإضراب
167	أ- الضوابط الإجرائية لممارسة حق الإضراب
168	ب- الضوابط الموضوعية لممارسة حق الإضراب
173	المطلب الثاني: القواعد ذات الصلة بالحماية الإدارية لمنتسبي المنظمات النقابية وهيكلها
173	الفرع الأول: الحماية المقررة لأعضاء المنظمات النقابية
173	أولاً: الحماية المقررة للمنخرطين
175	ثانياً: الحماية المقررة للمندوبين النقابيين
176	أ- التسهيلات المساعدة على التمثيل النقابي
177	ب- الحماية من الضغوطات والتهديدات
180	الفرع الثاني: الحماية المقررة للمنظمة النقابية
180	أولاً: التسهيلات الممنوحة للمنظمة النقابية
182	ثانياً: حماية النقابة ضد الحل الإداري التعسفي
188	الفصل الثاني: الهيئات الوطنية المعنية بحماية الحق النقابي
189	المبحث الأول: الهيئات الوطنية المعنية بحماية الحق النقابي ذات الاختصاص الاستشاري والتنظيمي
189	المطلب الأول: دور اللجان المهنية والمنظمات النقابية في حماية الحق النقابي
189	الفرع الأول: دور المنظمة النقابية في حماية الحق النقابي
189	أولاً: الحوار الاجتماعي مع السلطة
192	ثانياً: العضوية ضمن التكتلات النقابية العالمية والمنظمات الحقوقية
195	ثالثاً: التكوين العمالي النقابي
197	الفرع الثاني: دور أجهزة المشاركة العمالية والمهنية في حماية الحق النقابي

197	أولاً: دور لجنة المشاركة العمالية في حماية الحق النقابي
200	ثانياً: دور اللجان المتساوية الأعضاء في قطاع الوظيفة العمومية في حماية الحق النقابي
203	المطلب الثاني: دور الهيئات الوطنية الاستشارية في حماية الحق النقابي
203	الفرع الأول: دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في حماية الحق النقابي
204	أولاً: طبيعته القانونية وتشكيلته
206	ثانياً: هيكلته واختصاصاته في إطار حماية الحق النقابي
208	ثالثاً: آليات عمل المجلس في مجال حماية الحق النقابي
208	أ- آلية تلقي الشكاوى ومعالجتها
209	ب- آلية رفع التوصيات والاقتراحات من خلال التقارير
211	الفرع الثاني: دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في حماية الحق النقابي
212	أولاً: التمثيل النقابي ضمن تشكيلة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
214	ثانياً: الهيكلة العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
215	ثالثاً: صلاحياته في مجال حماية الحق النقابي
216	المبحث الثاني: الهيئات الوطنية المعنية بحماية الحق النقابي ذات الاختصاص الرقابي
217	المطلب الأول: دور الجهاز التفتيشي للعمل في حماية الحق النقابي
218	الفرع الأول: التنظيم العام لمفتشية العمل في الجزائر
218	أولاً: نشأة مفتشية العمل في الجزائر
219	ثانياً: مدى استجابة التنظيم العام لمفتشية العمل في الجزائر للمعايير الدولية
220	أ- من حيث هيئة الإشراف
221	ب- من حيث الهيكلة والعنصر البشري
223	الفرع الثاني: صلاحيات مفتشية العمل في مجال حماية الحق النقابي
223	أولاً: ضمان تطبيق النصوص التشريعية الخاصة بحماية الحق النقابي
227	ثانياً: الرقابة على النظام الداخلي للمؤسسات المستخدمة

227	ثالثا: حل النزاعات الجماعية للعمل وتسويتها
229	المطلب الثاني: دور الجهاز القضائي في حماية الحق النقابي
229	الفرع الأول: الدعوى النقابية أمام القضاء
229	أولا: الدعوى النقابية للمصلحة الجماعية
230	أ- دعوى الإلغاء أمام القضاء الإداري
231	ب- الدعوى النقابية أمام القضاء الجزائي
232	ثانيا: الدعوى النقابية للمصلحة الفردية
234	الفرع الثاني: الحل القضائي كضمانة لحماية الحق النقابي.
234	أولا: إجراءات الحل القضائي للمنظمة النقابية وآثاره
237	ثانيا: الحماية الجزائية المتعلقة بالحل القانوني للمنظمة النقابية
239	خلاصة الباب الثاني
241	خاتمة
254	قائمة المصادر والمراجع
276	الملاحق
309	فهرس المحتويات
	الملخص

تعالج الدراسة إشكالية مدى مساهمة الآليات القانونية المقررة على المستويين الدولي والوطني لحماية الحق النقابي، في إرساء الإطار القاعدي الأدنى للممارسة الفعلية والحرية لهذا الحق؛ بما يحقق الاستقرار الوظيفي والأمن القانوني لأطراف علاقة العمل؛ حيث أن الحق النقابي يعد من أهم الحقوق، فقد أحيط بحماية قانونية دولية في إطار الحماية العامة لحقوق الإنسان عن طريق ما أقرته هيئة الأمم المتحدة من قواعد قانونية وهيئات ومؤسسات في هذا المجال، كما رصدت له حماية خاصة ومتنوعة، عن طريق منظمة العمل الدولية باعتباره من بين الحقوق العمالية الأصيلة، وهو ما انعكس على حمايته، على المستوى الإقليمي (إفريقيا وعربيا) التي استلهمت من الحماية الدولية أبرز معاييرها وآلياتها.

وبادرت الجزائر من خلال المصادقة المبكرة على مختلف الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية الحق النقابي بعد الاستقلال مباشرة، وإقرار التعددية النقابية بعد صدور دستور 1989، إلى تضمين عديد المعايير الدولية الخاصة بحماية الحق النقابي ضمن قوانينها الداخلية، لاسيما القانون 14-90 المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي الذي فتح المجال أمام تعددية نقابية عرفت تجاذبات كثيرة في سبيل أن يتحقق للنقابات المستقلة صفة الشريك الاجتماعي الحقيقي.

الكلمات المفتاحية: حقوق الإنسان - الحق النقابي - الحريات النقابية - منظمة العمل الدولية - المنظمات النقابية.

Abstract:

The study addresses the problem of the extent to which the legal mechanisms established at the international and national levels to protect the trade union right contribute to establishing the minimum basic framework for the effective and free exercise of this right. In order to achieve job stability and legal security for the parties to the work relationship; As the trade union right is one of the most important rights, it has been surrounded by international legal protection within the framework of the general protection of human rights through the legal rules, bodies and institutions approved by the United Nations in this field. Among the original labor rights, which was reflected in their protection, at the regional level (Africa and Arab), which was inspired by international protection, its most prominent standards and mechanisms.

Through the early ratification of the various international conventions related to the protection of the trade union right immediately after independence, and the adoption of trade union pluralism after the issuance of the 1989 Constitution, Algeria took the initiative to include many international standards for the protection of the trade union right within its internal laws, especially Law 90-14 relating to the modalities of exercising the trade union right which Opening the way for union pluralism that has known many interactions in order for independent unions to achieve the status of a true social partner.

Keywords: : human rights, trade union right, trade union freedoms, ILO, trade union organizations.

Résumé:

Cette étude traite la problématique de la contribution des mécanismes juridiques établis sur les niveaux: international et national de la protection du droit syndical, pour la mise en place du cadre basique minimum de l'exercice effectif et libre de ce droit, de façon à atteindre la stabilité de l'emploi et la sécurité juridique pour les parties de relation de travail. Étant donné que le droit syndical est l'un des droits les plus importants, il est accordé d'une protection juridique interne dans le cadre de la protection générale des droits de l'homme à travers ce que l'Organisation de des Nations Unies a adopté comme règles juridiques, organismes et institutions en la matière. Ainsi, il l'a alloué une protection spécifique et diversifiée par l'organisation internationale du travail, en tant qu'un droit original des travailleurs, ce qui se reflète sur sa protection au niveau régional (africain et arabe), inspirant ses importants critères et mécanismes de la protection internationale.

L'Algérie a pris l'initiative à travers la ratification précoce des différentes conventions internationales relatives à la protection du droit syndical, immédiatement après l'indépendance, et l'approbation du pluralisme syndical après la promulgation de la constitution de 1989, puis l'inclusion de différents critères internationaux de la protection du droit syndical parmi ses droits internes, notamment après la loi 14-90 relative aux modalités d'exercice du droit syndical, qui a ouvert la voie pour le pluralisme syndical, connaissant plusieurs disputes dans le but de la réalisation du caractère d'un partenaire social réel.

Les mots clés : Droits de l'homme, droit syndical, libertés syndicales, OIT, Organisations syndicales.